

"أوقفوا الهجمة على منظمة حرية المرأة في العراق"

حكومة عادل عبد المهدي وأجهزة مخابراتها تنوي حل منظمة حرية المرأة في العراق، لتتصدى لهم بقوة

رفع مكتب رئاسة وزراء حكومة عادل عبد المهدي وأجهزة المخابرات خلال الأيام القليلة الماضية دعوى قضائية لحل منظمة حرية المرأة في العراق وذلك بذريعة مشاركتها في انتفاضة أكتوبر وإيوائها للنساء المعنفات. إن قيام أعلى مركز قرار في السلطة الميليشية في العراق، وفي خضم أحداث الانتفاضة الحالية، برفع دعوى لحل منظمة حرية المرأة، يفصح عن الكثير، حيث يبين أن الدعوى ليست سوى عمل سياسي مفضوح ومشين ضد المرأة والحركة النسوية التحررية ومنظمة حرية المرأة ورئيستها المناضلة ينار محمد.

هدف الدعوى هو إعاقة عمل هذه المنظمة النسوية التحررية ذات التاريخ النضالي المشرق في الدفاع عن المرأة وحقوقها وحريتها وتحقيق مساواتها مع الرجل، وهو إعاقة عمل إحدى أهم منظمات الحركة النسوية التحررية في العراق وأشدّها قوة وإصراراً على الدفاع عن النساء ضحايا العنف الذكوري خلال ما يقارب من سبعة عشر عاماً.

إن الدمار والمآسي والتهميش الذي فرضته، أحزاب الإسلام السياسي والقوميين ونظامهم السياسي الطائفي والقومي على المرأة في العراق منذ ٢٠٠٣، لا يعد ولا يحصى. هم جاءوا إلى السلطة من خلال احتلال أمريكا للعراق وسياساتها واستراتيجيتها الإمبريالية الغارقة في الإجرام والمناهضة حتى النخاع للمرأة.

لم تتوان السلطة الميليشية وأحزابها لحظة واحدة عن قمع كل خطوة تخطوها الحركة النسوية التحررية ضد هذا الواقع القائم، وكل نضال تخوضه المرأة للانعقاد من براثن هذه السلطة والنظام الاجتماعي العشائري الذكوري المسلط. إن الدعوى الحالية جزء من هذا التاريخ الإجرامي بحق المرأة في العراق.

يبدو أن عادل عبد المهدي ومكتبه ودوائر مخابراته على عجل من أمرهم حيث يريدون، وفي هذه الأوضاع الانتقالية والمتأزمة، وقبل أن يغادروا مكاتبهم تحت ضربات الانتفاضة، أن يضيفوا شيئاً مشمئزاً آخر وجريمة أخرى إلى تركتهم القمعية الدموية ضد المرأة ونضالها التحرري وضد الجماهير.

هؤلاء الرجعيون المعادون للمرأة بشراسة، يخططون لارتكاب جريمة بشعة بحق النساء المعنفات اللواتي هن بأمس الحاجة إلى المساعدة للنجاة من الموت المؤكد على أيدي قتلتهن من الذكوريين. هم يسعون إلى هدم إحدى أهم أعمدة الحركة النسوية التحررية في العراق واسمها منظمة حرية المرأة، والتي ناضلت بكل حزم وإصرار ضد قوانينهم وهجماتهم الوحشية بحق المرأة طوال ما يقارب ١٧ عاماً، والتي دافعت عن النساء المعنفات والهاربات من قبضة شبكات الاتجار بالمرأة والظلم العشائري والذكوري والقتل المسمى بـ «غسل العار».

إن منظمة البديل الشيوعي في العراق تدين بشدة هذه الدعوى المزيفة وهذا العمل التعسفي العدائي السافر ضد المرأة وضد منظمة حرية المرأة في العراق. كما وتعتبرها خرقاً فاضحاً لأبسط الحقوق والحريات المدنية والفردية وللحرية السياسية وحرية التنظيم والاعتراض. نطالب الجهات القضائية المختصة برد هذه الدعوى فوراً لكونها خرقاً لتلك الحريات.

نناشد جميع الأحزاب والمنظمات الاشتراكية والشيوعية والتحررية وجميع النقابات والاتحادات العمالية وجميع المنظمات النسوية التحررية، المحلية والعالمية، وجميع محبي الحرية ومدافعي حرية ومساواة المرأة برفع صوتهم الاحتجاجي ضد حكومة عادل عبد المهدي والسلطة الميليشية في بغداد وإدانة هذا العمل العدواني ضد منظمة حرية المرأة في العراق. كما ندعوهم إلى مساندة حملتنا لإسقاط هذه الدعوى.

عاشت منظمة حرية المرأة

عاشت حرية ومساواة المرأة

قطب الفاشية الاسلاميون والعسكر

دائماً ما كانت العلاقة بين السلطة الحاكمة والجيش في العراق يشوبها الكثير من عدم الثقة، خصوصاً أن العراق ومنذ تأسيس السلطة فيه ١٩٢١ قام بتأسيس قوة عسكرية لحماية السلطة، فبقيت العلاقة مرتبكة فيما بينهما، يتحالفون في بعض الاحيان « انتفاضة اذار ١٩٩١ » كأبرز تحالف، رغم الازمة الخانقة التي مرت بها السلطة آنذاك، او يختلفون حد الموت في اخرى «انقلاب ١٩٥٨» وفيها قام الجيش بإعدام السلطة.

الامريكي بحل المؤسسة العسكرية، وتأسيس مسلحة، رجعت سلطات الاحتلال عن اخرى، لكن على اساس طائفي وقومي، سلامة السلطة التي شكلوها، رغم كل ذلك السياسي، المشكلة من الامريكان وبمساعدة العسكرية، علاقة يسودها الشك والريبة القطبيين الفاشيين، وما زالت تؤرق سلطة من الممكن ان يقوم بها احد قيادات المؤسسة هذه المؤسسة من مغبة أي فعل قد يجر



بعد احداث ٢٠٠٣ وقيام سلطات الاحتلال بدلا عنها مجموعة ميليشيات وعصابات قرارها وقامت بتأسيس الجيش مرة وبتسليح هش، حتى تستطيع ان تضمن فقد بقيت العلاقة بين سلطة الاسلام بعض دول الجوار، وبين المؤسسة وعدم الامان، أي لا ثقة مطلقاً بين هذين الاسلام السياسي فكرة الانقلاب، التي العسكرية، وهذه السلطة ما برحت تحذر البلاد «للمجهول» حسب قولهم.

في فترة انتفاضة اكتوبر واثناها، اضحت هذه العلاقة اكثر وضوحاً، وبدأ العسكر بالتحالف مع هذه السلطة، خصوصاً بعد ان عرف هذان القطبان الفاشيان حقيقة هذه الانتفاضة، والتي هي ازالة كل هذا النظام ومنتجاته، لهذا فإن المؤسسة العسكرية اليوم هي اكثر مدافع عن هذا النظام، بل انها قد سخرت كل امكاناتها للميليشيات والعصابات، بل انها اصبحت تأخذ اوامرها من قادة هذه الميليشيات ورجال الدين، فلم تتدخل هذه المؤسسة بشكل مباشر الا بعد خطبة جمعة، حث فيها الخطيب المؤسسة العسكرية بحصر القمع بيدها.

ان انتفاضة اكتوبر كانت ولا زالت تعري القوى التي كانت تخدع الجماهير بأنها «وطنية»، بل ان هذه الانتفاضة قد ازلت جميع الاقنعة عن كل المؤسسات التي عولت عليها بعضاً من الجماهير. ان المؤسسة العسكرية وسلطة الاسلام السياسي الحاكمة، هما اليوم في حالة زواج كاثوليكي وفي خندق واحد، ضد قوى الجماهير المتطلعة للحرية والعيش الرغيد، وما على هذه الجماهير الا ان تمضي قدماً بإسقاط هذا النظام البغيض وكل مؤسساته القمعية.

**النضال هو وعد الكادحين بأن أنظمة
الرجعية والإستبداد إلى زوال...**

مهدي عامل

**الفقر لا يصنع ثورة وإنما وعي الفقر هو الذي يصنع
الثورة... الطاغية مهمته أن يجعلك فقيراً وشيخ الطاغية
مهمته أن يجعل وعيك غائباً...كارل ماركس**